المحاضرة الرابعة

نظرية الضغط البنيوي والحركات الاجتماعية

يعد عالم الاجتماع الأمريكي نيل سملسر مؤسس هذه النظرية التي يمكن اعتبارها امتداد لنظرية البنائية الوظيفية لتالكوت بارسونز. إن الحركات الاجتماعية وفقا لهذه النظرية نتاج لضغط البنيوي الذي يمارس على أحد مكونات الفعل المؤسساتي، وبشكل أدق هي أحد إفرازات هذا الضغط على أحد مكوناته، ولهذا السبب علينا أن نفهم ما المقصود بهاذين المفهومين لندرك طبيعة العلاقة السببية التي تقيمها بينهما.

يعد الفعل المؤسساتي الفعل الموجه بقيم ومعايير المجتمع ولذلك نطلق عليه "المؤسساتي" ، وبهذا يقترب نيل سملسر من منظور التفاعلية الرمزية حول طبيعة الفعل المؤسساتي من حيث فكرة وجود سلوك جماعي تضبطه قواعد أي مؤسسات اجتماعية، ويقسم سملسر هذا الفعل إلى أربعة مكونات أساسية:

1. القيم: ويقصد بها الغايات العامة للفعل الاجتماعية على غرار العدالة ، و الديمقراطية و الحرية ...الخ.
2. المعايير: وتشير إلى القواعد الموضحة لكيفية تطبيق القيم العامة فقيمة الديمقراطية تحتاج إلى معايير لتوضيح كيفية تطبيقها هي تحتاج إلى قواعد قانونية للانتخابات ، عمل البرلمانات ...الخ.
3. الأدوار و المكافآت: لا تكفي القيم و المعايير لضبط السلوك بل هي بحاجة إلى دافع محفز تصنعا المكافآت كما يتم تجسيد هذه القيم و المعايير عبر أدوار اجتماعية ، فقيمة الديمقراطية و اللعبة الانتخابية تحتاج إلى رئيس الحزب السياسي و إلى رئيس الجمهورية...الخ.
4. التسهيلات الموقفية: وهي كل العوامل التي تساهم في تسهيل تجسدي المكونات السابقة على غرار توفر المعلومات، و الموارد الأساسية (الطعام) ، و التعليم ، و فرص العمل ...الخ.

ويجب التأكيد قبل مواصلة عرضنا على أن مكونات الفعل الاجتماعي متراتبة عند نيل سملسر على نحو منطقي فإذا تحركنا من الأعلى إلى الأسفل تحصل التفاصيل المحددة للفعل على تعريف أوضح وتحديد متزايد كما نقترب من المكونات التي تعد تدريجياً أقل أهمية في تكامل النظام الاجتماعي، بينما لا نستطيع أن نفعل ذلك عند نقوم بالتحرك من الأسفل إلى الأعلى .

إن تغيير قيم النظام السياسي من ديمقراطية ليبيرالية إلى اشتراكية سيؤثر من دون شك على معايير المؤسسات السياسية بحيث سوف تختفي التعددية الحزبية ، كما سيؤثر ذلك على معايير عمل المؤسسات الاقتصادية فالملكية الخاصة سوف تنحصر ، كذلك الأدوار ستتغير ، وبدلا من أن نجد الرأسمالي صاحبة المؤسسة ، سنجد المدير المعين من قبل الدولة ...الخ

يعبر الضغط البنيوي في هذه الأثناء عن كل ما يعطل عمل مكونات الفعل المؤسساتي **في هذا الفصل سوف نعرّف الضغط على أنه إعاقة للعلاقات بين مكونات الفعل وبالتالي عدم كفاية عملها.** وترتبط هذه الإعاقة بمعتقد يتميز بطبيعته الغير عقلانية ، والذي يدفع بدوره إلى توليد سلوك جمعي لتكيف مع الضغط الممارس، و ميزته على وجه التحديد أنه يعيد النظر فيه ، عبر اقتراح بديل جديد أي تغييره في نهاية الأمر.

ويعرف نيل سملسر السلوك الجمعي الذي يولده الضغط البنيوي على النحو الآتي: **وفقًا لتعريفنا ، يجب أن يحتوي أي مثال للسلوك الجمعي على العناصر التالية: {أ) أن يكون غير مؤسسي {ح) أن يكون سلوك جماعي ، (ج) يتم اتخاذه لتعديل حالة الضغط {د) على أساس إعادة تكوين معممة لعنصر من مكونات السلوك [المؤسساتي] .**

وكما هو واضح نحن نقترب من تعريف عام للحركة الاجتماعية فهي سلوك غير مؤسسي بحكم بحثها عن التغيير كما أنها سلوك جماعي يعمل على إيجاد حل لمشكلة ما وفق معتقد من ينخرطون فيه، أي تعديل حالة الضغط [المشكلة] و التي تمثل أي تعديل الضغط سلوك جماعي يقدم تصور جديد، نظام جديد للحياة.

لعل الأمور قد اتضحت قليلا ولكنها تحتاج إلى تفصيل أكبر ، ذلك أن الحركات الاجتماعية تمثل نوعا من أنواع السلوك الجمعي وفق سملسر ، وهي تظهر عندما يقع الضغط البنيوي على مكونين محددين من مكونات الفعل المؤسساتي وهما القيم و المعايير فقط ، وبهذا يمكن القول أن أنواع السلوك الجمعي التي نحصل عليها معتمد على نوع المكون الذي يقع عليه الضغط كما هو موضح في الشكل رقم (01)

الشكل رقم (01)

	مكون الفعل المؤسساتي	السلوك الجمعي المتولد
الضغط البنيوي ←	القيم ←	حركة اجتماعية ثورية
الضغط البنيوي ←	المعايير ←	حركة اجتماعية إصلاحية
الضغط البنيوي ←	الدور و المكافآة ←	فوران عدائي جماعي
الضغط البنيوي ←	التسهيلات الموقفية ←	ذعر وهلع جماعي

بناء على الشكل التوضيحي فإن الحركة الاجتماعية سلوك جمعي يسعى إلى التعامل مع الضغط الذي يقع على القيم و المعايير ، وبما أن القيم هي الموجه العام لكل مكونات الفعل التي تأتي اسفلها فإن أي تغيير يمسها سيغيرها جميعا ما يعطينا حركة ثورية (راديكالية) بينما يؤدي التغيير على مستوى المعايير وهي لا تستطيع توجيه القيم التي توجد في الأعلى حركة اجتماعية إصلاحية.

تجذر الإشارة قبل انهاء عرضنا لنظرية نيل سملسر إلى أن العلاقة بين الضغط البنيوي والسلوك الجمعي والحركات اعقد بكثير من ما قدمناه ، إنها ليست سببية آلية مباشرة بل تتحكم فيها مجموعة من العوامل المختلفة الأخرى التي يسهم كل واحد منها في خلقه ومن هنا مسمى نظرية القيمة المضافة لنظرية الضغط البنيوي.

أبرز الانتقادات لنظرية

لقد وجهت لنظرية نيل سملسر العديد من الانتقادات من ابرزها اللجوء إلى نفس آلية فقدان الكبح الموجود عند التفاعلية الرمزية لتفسير ظهور الحركات الاجتماعية ، وكما يرى **نك كروسلي** لم يجد نيل سملسر من تعويض تفسيري لفقدان السلوك المؤسساتي سوى تفسير بسيكولوجي آلي نسبيا فعندما **....تتفكك الدعائم الاجتماعية للفعل يرتد الفاعل إلى مستوى عملية بسيكولوجية أولية...إن تطوير المعتقدات المعممة سيشكل ، حقيقة ، عملية رد فعل نفسية آلية**. وبهذا المعنى تضيع

مقاربة نيلر سملسر عقلانية الفعل الجماعي عند دراسة الحركات الاجتماعية ، و تجعل من هذه الأخير مجرد ردود عاطفية و غير موضوعية على توترات البنية الاجتماعية.

ويمكننا أن ندرج هذا النقد ضمن نقد أعم و اشمل يمس تركيز المقاربة الوظيفية بصفة عامة على مسألة النظام و الاستقرار داخل المجتمع، و بهذا هي تعبر تعتبر كل خروج عن النسق الاجتماعي ضربا من ضروب الانحراف الاجتماعي ، أي أن الحركات الاجتماعية هي ضرب من ضروب الانحراف الاجتماعي بالنسبة للنظام الاجتماعي ، و من دون شك هكذا مقاربة تجعل من هذه الظاهرة الاجتماعية غير طبيعية ، و سلبية الدور بالنسبة للمجتمع في حين أن لها دورا كبير في عملية تطوره و تغييره ، و تكييفه مع تحدياته الداخلية و الخارجية.